الفصل الثانى

رحلة المنهـــج

المبحث الأول: مراجعة المنهج في دراسة العلوم الإنسانية.

المبحث الثاني: مشروع التجديد في مناهج البحث الأدبي والنقدي.

المبحث الثالث: مسيرة المنهج في بنية الفكر العربي.

المبحث الرابع: المشروع البحثي ومحاذير الإخفاق.

المبحث الخامس: النسق العام للبحث الأدبي.

المبحث لأول
مراجعة المنهج فى دراسة العلوم الإنسانية

مدخل :

تسير قاطرة التحديث بشكل جيد ومتسارع، يحكمه إيقاع المرحلة، ومتطلب الفترة من حيث وجوب مواكبة المتغير العالمى فى تلاحق الثورات وتراكم المعرفة وثورات التكنولوجيا؛ الأمر الذى ينعكس بدقة ومنهجية على ساحة العلوم فى مجتمعنا العربى، والتى نتوقع لها مزيدا من التقدم الفعلى على المستويات التطبيقية بالشكل العصرى المناسب، فى ظل المتغير السياسى والاقتصادى والمجتمعى والقيمى والإعلامى والثقافى.

ولكن التساؤل القلق لا يزال مطروحا: أين الدراسات الإنسانية والمجتمعية من هذا التباري؛ وقد كانت تلك العلوم – على المستوى التاريخى – مفاتيح الاجتهاد ودوافع التنافسية والابتكار والإضافة لدى علمائها على المستوى المنهجى حتى لدى الرواد فى الجيل السابق، بما كنا نراه ونسمعه ونعرفه عن الشوامخ وأقطاب الفكر الإنسانى والتربوى والنفسى والاجتماعى والفلسفى والأدبى، وما كان لهم من مدارس متميزة باتت معالمها تتوارى – إلى حد بعيد – وباتت معها الحاجة ملحة إلى السير قدما فى تطوير المساق المنهجى، الذى اتجهت إليه علوم العصر والتكنولوجيا بالشكل المناسب.

فهل المسألة مردودة إلى تلك العلوم فى ذاتها؟! أم يرتد القصور إلى أداء الجيل الجديد الذى آثر السلامة، فاكتفى باجترار ما انتهى إليه الأساتذة والرواد؟ وربما

وجد فيها زادا يكفيه مؤونة عمله العلمى؛ وفاء باحتياجات الترقية والتدريس أو مجرد الانخراط فى سياق العمل الأكاديمى فحسب ؟!

وإلا فكيف يفسر مشهد هذا الصمت المريب تجاه سير منظومة التطوير فى فروع العلوم الإنسانية بالشكل اللائق بها، والذى شكلت من خلاله - تاريخيا - مسيرة الأمم والشعوب دون فصل قطعى بين الإنسانى والتطبيقى بقدر ما كان الأمر من توافر الموسوعية فى الرؤية، لدى الشيخ الرئيس ابن سينا؛ لكى يكون طبيبا ومفكرا وأديبا ومبدعا ورجل قانون وتاريخ فى آن!!!

أم أن هذا الصمت يظل مرهونا بما أصاب أساتذة التخصصات الإنسانية أنفسهم من قناعة بتباطؤ واقعهم الثقافى والمنهجى، أو استشعار تحقيق إنجازات كافية باتت فى غير حاجة إلى مثل ضجيج العلوم التطبيقية بما تشهده من ثورات وقفزات معرفية، حتى باتت المفارقة بعيدة حتى فى صور التفرقة الفعلية والمتكررة بين طلاب كليات العلوم التطبيقية وطلاب الإنسانيات، باعتبارهم فى الدرجة الدنيا من سلم الفكر ومواكب التقدم!! ومثل ذلك – بالتأكيد – يتكرر فى حقوق التطوير فى الدراسات العليا والبحوث.

إثارة القضية واجبة فى ظل حجم المتغير الثقافى بما يتطلبه من ضرورة الانخراط فى خضم برامجه وخططه المنهجية، بحيث تحرك المياه الراكدة فى مناهجنا تجاوزا لأزمة تعليم الجيل بمنطق الاستظهار الموروث، مع التحول الحقيقى إلى منطق الابتكار والتفكير والاجتهاد على طريقة جيل الرواد، ثم تجاوز الاجترار والاستهلاك والمطروق، إلى فتح نوافذ متجددة فى أبواب الفكر الإنسانى على مستوى المنهج – أساسا - قبل أى اعتبار آخر !!

وحتى لا نقع ضحية المبالغة أو المغالاة فى طرح الأشياء، دعونا نتأمل الظاهرة الثقافية المعاصرة، من خلال حركة التبارى الفعلية فى فلسفات التحديث والتطوير، والأخذ بمناهج التجديد لنجدها تكاد تنحصر فى حركة العلم التطبيقى، حيث

يقف أمامها الإنسانيون إما موقف الدهشة والانبهار، أو موقف المتفرج الصامت، وفى كلا الأمرين فالنتائج غير طيبة فى صف منظومة العلم الإنسانى.

ولنا أن نتصور على سبيل المثال – وليس الحصر – ما يحدث فى بنية أى مؤتمر حول تحليل مقاصد الإصلاح والتحديث على المستوى الصحى، أوالبيئى، أوالهندسى أوالتكنولوجى والاقتصادى بقسمته الزراعية والتجارية والصناعية لتظل العلوم الإنسانية فى مؤخرة ذاكرة التقدم – على استحياء شديد – لغرابة معيارية المرحلة، على الرغم من خطر التحديث فى فروع تلك العلوم على ما تشمله فى مستوى الأداء السياسى والإعلامى والأدبى والتاريخى والاجتماعى والنفسى واللغوى، فهل إلى خروج من سبيل من قبل تضافر جهود أبناء تلك العلوم أساتذة وباحثين؛ لإعادة وضعها على خريطة الفكر والثقافة، باعتبارها بوابة التقدم وتأصيل الفكر كما كان حالها فى الماضى البعيد وحتى القريب!

إن الإصلاح الحقيقى لأى ظاهرة يبدأ من استكشاف جوانبها وحقائقها والاعتراف بها دون مخادعة الذات، أو القناعة بمعطيات الواقع؛ إذ لابد من إعادة النظر فى المنهج كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ولابد من الاتساق مع الذات فى إطار تحقيق التفاعل الجاد مع المتغير بدلا من حالة الجمود أوالركون إلى اجترار المادة الجاهزة من لدن اجتهادات الآخر فحسب، ومن المؤكد أن علومنا الإنسانية تتوقع كثيرا من فرسانها من هذا المنظور، ومن امتلاك تلك الأدوات التى تؤصل لها مناهج البحث بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني
التجديد فى مناهج البحث الأدبى والنقدي

من المؤكد – بداية – أن حاجتنا تزداد مرحليا لقراءة المشروع المنهجى فى العلوم الإنسانية والعربية، لاسيما حين سلطت الأضواء فى المرحلة الحالية على تطوير المناهج فى العلوم الطبية والهندسية والأساسية بكل فروعها؛ مما قد يؤدى إلى مظنة إسقاط العلوم الإنسانية من ذاكرة الأمة، أو من حساب أبنائها، أما من حساب التاريخ.. فيستحيل ذلك.

يأتى التجديد فى مناهج الدرس الأدبى والنقدى مطلوبا من خلال عدة توجهات واعتبارات أساسية، نكتفى منها بالإيجاز هنا فى محاولة توصيف وضعية محددة فى سياق تحليل الظاهرة البحثية :

أولا : وجوب مراجعة المادة القرائية التراثية والمعاصرة، مع إدراك الفروق الجوهرية بين منظور القدماء ومنظور المجددين، والأخذ فى الاعتبار ضرورة قراءة الآخر فهما وحوارا وجدلا ونقاشا دون افتراض سطوة روح المؤامرة، أو التوقف عند حد الانغلاق أمامه، أو الانبهار به، بما لا يتسق مع منهجية البحث العلمى فى أى من فروع المعرفة الإنسانية.

ثانيا : محاولة رد الاعتبار والهيبة لدرسنا الأدبى والنقدى الذى شهد نمطا من الانحدار المرحلى بتحوله إلى نمط مدرسى، عاجز عن الوفاء بما تتطلبه نصوصنا العربية من قراءات متجددة، تتطلب التسلح بالأدوات النقدية

الدافعة لفهمها وتحليلها من منظور سعة الأفق، وكثرة المطالعات للمناهج انطلاقا من احترام التعددية، ووجوب الاعتراف بالآخر والتعرف عليه، ولعل البداية – مثلا – بقراءة الاستشراق من قبيل المعرفة أو النقد يظل مدخلا مطلوبا للبحث عن نظرية عربية متوازنة، ربما تستطيع المواءمة بين الموروث والمعاصر دون انفصام معرفى، أو انقطاع فكرى تحت أى من ضغوط التبعية أو الهيمنة.

ثالثا : تجاوز مرحلة النرجسية واستعلاء الذات، وكذا مرحلة الدهشة والانبهار أمام الآخر أو التماهى معه، ومثلها تكون مرحلة الاستخفاف بكل ما هو قديم أو قومى، لأنه كذلك، أو حتى احتمالات التضحية بأغلى ممتلكات الأمة من موروثها الضامن لإنعاش ذاكرتها، وضمان أصالتها وبقائها على خريطة الواقع المعاصر، بكل ما يشهده من المتغير العصرى فى سياق الثورات العلمية المتلاحقة والتراكم المعرفى المذهل.

رابعا : اجتياز مرحلة العشوائية والفوضى التى تشهدها – أحيانا- بعض الدراسات الأدبية والنقدية، دون الوصول إلى نتائج تستحق الرصد والتسجيل فى صورة قاعدة علمية؛ فمن المؤكد أن ساحة الدراسات العربية قد ابتليت بصور من التكرار والاجترار، حكمت على مناهجها ودارسيها بالنمطية والجمود إلى حد التراجع فى بعض الأحيان، ربما يسبب غيبة القراءات والترجمة للنظريات الغربية، أو الانكماش والتقوقع تجاه مقولات نقادها، أو الاكتفاء بالنقل النظرى، دون تقدير خصوصية مادتنا الأدبية التى بنيت على أساسها، وانطلقت من عباءتها الدراسات النقدية.

خامسا : جدة البحث عن نظرية نقدية عربية حقيقية، تتسق مع عطاء أدبنا القديم من واقع قراءات متجددة يحكمها المنهج التحليلى، وما حوله من دراسات عصرية تنتقى من المناهج التاريخية والاجتماعية والنفسية وغيرها ما يجلى

حقائق الأشياء، وما يهدف إلى طرح الجديد بعيدا عن الترميز، أو الإفراط فى الغموض، أو الافتعال فى طرح النتائج والآراء والأفكار.

سادسا : وجوب تعرف حقيقة البحث العلمى الجاد، وتحليل خطواته وآلياته، وصولا إلى خصائص البحث الأدبى بصفة خاصة؛ مع تعرف الطبيعة النوعية للبحث، والصيغ العصرية للمعالجة من خلال استقراء المصادر، وضمان صحة المرجعية، والانفتاح على دراسات الاستشراق لا لنقد محتواها، ولكن بقصد الإفادة من أدوات أصحابها فى دراسة التاريخ وقراءة النص الأدبى بشكل عصرى متجدد.

سابعا : الانطلاق من تعددية القراءة للمناهج، بما يسمح بتعرف طبائع الفروق والحدود الفاصلة بينها من جانب، والانطلاق إلى التوقف عند أفضلها لدرس الآداب الإقليمية أو الأممية من جانب آخر، وفى التعددية القرائية إثراء لفكر الباحث، وإدراك لمستويات التحول عبر المناهج المتباينة، مع تقدير دور العلوم البينية فى التكوين المنهجى الصحيح للباحث.

ثامنا : دراسة أخلاقيات البحث والباحث فى حقول الدراسة الأدبية، التى يصعب فيها الادعاء أو الزعم بقول الكلمة الأخيرة لما تحتمله من وجهات النظر، التى ربما تتعارض حول القضية الواحدة، مع تأكيد أصالة البحث من واقع الصدق المرجعى القائم على احترام نسبية الأحكام ونسبة الآراء إلى أصحابها، واستقصاء المراجع والمصادر، واستقراء أبعاد الظواهر تجاوزا للوقوف عند القشور، مع محاولة للنفاذ إلى لباب المادة العلمية.

تاسعا : تجاوز التهاون فى أساليب التقييم والمحاسبة، والنأى عن التجاوز تحت أى من مسميات المجاملة التى يجب أن تبرأ منها مناهجنا الأدبية، وامتداد المحاسبة إلى مناطق التجديد والإضافة والابتكار، وتجليات شخصية الباحث

بين سطور بحثه، بعيدا عن السطحية أوالتعميم، أو الاكتفاء بالنمطية والتقليد والمرسل والمطلق؛ مما يقتل البحث والباحث فى مهده، ويهدد بالانحدار فى مدارج الفكر الإنسانى بصورة مزرية غير مقبولة منطقيا ولا منهجيا.

عاشرا : احترام الحدود الفاصلة بين الدلالات والمصطلحات والمفاهيم المقننة فى مساق البحث الأدبى بين المسلمات والبدهيات، والبرهنة والاستدلال، والنسبى والمطلق، والجزئى والعام، والفروض والظواهر، والعلل والنتائج، والحدس والاحتمال، والإفادة الحقيقية من تراكمات المعرفة، وضمانات التواصل إيمانا بالتكامل من خلال مجمل الاجتهادات الفردية والجماعية ومابينها من مشابه ومفارقات.

فوق كل هذه الاعتبارات يظل المدخل الحقيقى لتحديث المنهج البحث الجاد فى الدراسات الأدبية معلقا بدرجة بالانفتاح العقلى، والقدرة على فهم كتابات الآخر، والاستعداد للمناقشة والحوار، دون تشنجات أو تعصب، والانطلاق إلى التفرقة بين ما هو علمى وما هو غير ذلك، إلى بقية الاعتبارات التى يجب أن توضع فى حسبان الباحث المعاصر؛ حتى يستطيع أن يضيف إلى ما أبدعه جيل الرواد من اجتهادات ونتائج بات مطلوبا أن تفتح مزيدا من أبواب الحوار والمناقشة والإضافة والابتكار.

المبحث الثالث
مسيرة المنهج فى بنية الفكر العربي

اهتم العرب بقراءة أرسطو، وحاولوا استيعاب ما طرحه منطقه وفكره حتى فى أخص فنونهم القولية الإبداعية، التى سجلوا فيها نبوغا وتفوقا، وعلى قمتها فن "الشعر" وفن "الخطابة" مما عكس طبيعة الثقافة العربية فى توجهها إلى الآخر حوارا وأخذا وإضافة ومشاركة عبر مراحل الترجمة الحرفية، التى اختلطت فيها المفاهيم منذ ترجموا "الدراما" بفن "المدح" والبطولة، والكوميديا بفن "الهجاء" والسخرية، إلى ما تلاها من تطور فى الترجمة بالمعنى. وبدا طبيعيا لهم أن يتأثروا بالمنطق الأرسطى، وأن يشغلهم ما ورد فى مسألة المقدمات والنتائج، وفى تحديد الكليات والجزئيات، منذ ترجموا وشرحوا وحللوا ولخصوا وعلقوا، وهو ما انعكس فيما تأثروا به من علوم اللغة والنحو- مثلا- فى موضوع القياس، ومن القياس – نظريا – اندفعوا إلى التجربة – عمليا- وتطورت لديهم آليات العلم وقواعد التفكير، ومعها تطورت مفاهيم المنهج بقدر تنوع مصادر المعرفة ومداخلها مع القفزات التاريخية الواسعة، منذ تطرقوا إلى دراسة ما انتهى إليه (روجر بيكون) الفيلسوف الفرنسى من تجاوز المنطق الأرسطى والقياس، إلى ترشيح آلية الانطلاق من العكوف على التجربة والاستقراء بوصفهما مدخلين ضروريين لضمان صحة نتائج البحث وسلامة خطوات المنهج.

ثم جاءت مرحلة الشك الديكارتى فكانت مدخلا آخر مختلفا بدءا من قراءة (البدهيات) إلى تحليل الأشياء المركبة، حيث تبدأ البداية الديكارتية دائما من الشك

قبل اليقين، مع إمكانة نقض جوانب من قداسة الموروث واحترام البدهى فى سياق المنطوق الجديد.

تواصلت المراحل وتعددت المداخل إلى ما جاء به " سانت بيف" من تركيز على فكرة المكان، ومتابعة أثره على الظاهرة الإبداعية، وعلى غراره كان ما تردد عند " تين " من الخصائص الجماعية للإبداع، دون اقتصار على نظرية "الفردية" طبقا لنظرية الأجناس أو قانون البيئة والعصر والزمان؛ مما يمثل خطوة مهمة كانت لها تداعياتها فى مسار تطور البحث الأدبى عبر تعددية الاتجاهات والأدوات.

والحق أن الهاجس القومى يدعونا إلى مراجعة الأنماط النظرية والتطبيقية التى تراءت فى الأفق العربى، منذ ظهر قلق ناقد قديم مثل محمد بن سلام الجمحى فى تحديد الطبيعة النوعية لتطلعاته المنهجية عبر طبقاته على المستوى الزمانى والمكانى والفنى، وكذلك ظهرت نوايا "الجاحظ" عبر مقاصده فى مسألة الأجناس بشكل غير مباشر عبر تصنيف حضارات الأمم والشعوب، من خلال استكشاف تباين حظوظها فى مجالات الحياة والفكر على غرار ما قدمه فى رصده لتاريخ العرب والفرس واليونان والهنود فى أى من حقول المعرفة بين الإبداع والسياسة والحروب والفلسفة والمنطق والحكمة والفلك وغيرها.

أما مسألة " الأنواع الأدبية" التى تنادى بها "برونتيير".. فقد بدت إرهاصاتها كامنة فى الذاكرة العربية القديمة منذ تمت قسمة فنون القول لدى العرب بين شعر ونثر وقصص وسجع الكهان، وحتى فى طبيعة جمعهم وتدوينهم وتصانيفهم للمعلقات والمفضليات والأصمعيات وجمهرة الأشعار وجمهرة الخطب والرسائل، مع إدراك مبكر للحدود الفاصلة بين الأنواع، ودراسة صور التلاقى والتجانس والتداخل التى قد يفرضها مجال القول أو تشابه الأدوات.

وأما الحوار حول البعد المجتمعى للإبداع فلم تخل منه الذاكرة المنهجية لدى العرب من واقع إدراكهم للطبيعة البينية الحاكمة لقراءة الإبداع بمعزل عن فكرة

النبت الشيطانى، أو فرضية انعدام الجذور أو الأصول إلى الاستغراق فى قراءة أوراق الشعراء وأخبارهم وطبقاتهم ونفسياتهم؛ الأمر الذى يحكى ضرورة امتداد الدراسات المنهجية فى سياق تلك المفاهيم، الدقيقة، بما تعكسه من عمق صلة الأديب بمجتمعه وتاريخه، وهى ذات الصلة بالمكان والعلاقة مع الآخر والأساطير والفكر، بما يحتاج التلاقى المنهجى مع علماء الأنثروبولوجى والاجتماع والجغرافيا والتاريخ وعلم النفس والفلسفة وعلم الجمال وغيرها من العلوم والعلماء، حيث يجب على الدارس لمنهج البحث الأدبى أن يطل بمعارفه على (لومبروزو) و(فرويد) و (أدلر) و(يونج) و(كروتشه) و(ريتشاردز)، وغيرهم، وأن يكون قارئا جيدا لرؤى وأفكار (رينان) و(نيكولسون) و (بلاشير) و (مارجليوث) و(كارل نالينو) و(جرونباوم) وغيرهم، إلى جانب التواصل مع الاستشراق الموسوعى عند بروكلمان و(جب) وسزكين وغيرها من دراسات ومصادر تركت آثارا واضحة فى مسيرة الإبداع العربى، حين وضع كل منهم موضع القراءة والمراجعة والمساءلة سلبا أو إيجابا.

واستمرارا للتعددية، ومع تواصل الأطروحات فى مناهج البحث تستمر المساحة الذاتية للباحث نفسه موضع جدل وحوار، وتظهر المدرسة التأثرية فى موازاة الموضوعية، ويتم التلاقى بين التذوق الشخصى الذى ينبغى احترامه عند (لانسون) والإفراط فى الموضوعية عنه ناقد مثل (إليوت) حيث يغلب البحث عن التراث لا الجماعة، ويتصور الناقد - حينا - إمكانة هروب المبدع من الشخصية والواقع؛ حتى ينتهى إلى طرح نظريته فى استقلال الفن لذاته تحت إطار نظرية " الخلق الفنى ".

هذه المساحات المعرفية والمسافات المنهجية تظل بابا رئيسيا من أبواب الدخول إلى دراسة مناهج البحث فى الأدب بما يقرب المسافة بين ما انتهى إليه العرب قديما، وما توصل إليه النقد الغربى، وصولا إلى وضوح الرؤية وإدراك طبيعة الأشياء دون جنوح إلى عنصرية أو تعصب لا ينبغى تقبله فى حقل البحث العلمى.

المبحث الرابع
المشروع البحثى ومحاذير الإخفاق

من المتوقع والطبيعى أن يكون للبحث والباحث هدف وغاية، يظل البحث وأدواته وسائل للوصول إليها؛ الأمر الذى تعكسه نتائج البحث وتوصياته فى ختام الرحلة المنهجية، وهو ما يمكن أن يتخذ مرجعا لباحثين آخرين يفيدون من نتائجه، أو يقتربون من ساحة مشروعاته. وهنا يمكن العكوف على عرض عوامل إخفاق البحث لتجنبها باعتبارها مخاوف ومحاذير، يدق حولها جرس الإنذار؛ مما يجعل الاقتراب منها محظورا بوصفها مناطق خطر على الدراسة وخطوات البحث، ومنها:

- ركون الباحث إلى بعض الأفكار المسبقة والتى قد تقع فى دائرة الخطأ أو الصواب، أو فى المنطقة المشتركة بينهما على سبيل الاحتمال. صحيح أن الأفكار المسبقة قد تضمن التواصل والاستمرارية، ولكن الخضوع لها قد يمثل عائقا أمام الباحث عن التجديد والابتكار والإضافة، وربما يعطل ذاكرته عن توظيف المناقشة والحوار والجدل العلمى بالشكل المناسب.
- الحماس المفرط للباحث تجاه الظاهرة أو المشكلة – موضوع الدراسة- حيث لا يجدى الحماس، الذى قد يغرى بمزيد من سيطرة الانطباعية والذاتية فى القراءة العلمية للموضوع، وهو ما قد يؤدى إلى الانصراف إلى أبواب الفوضى بديلا للانضباط، أو باب التخبط والارتجال بديلا للمنهجية بمعناها الدقيق.

- تجاهل الباحث الرأى الآخر أو الأدلة المضادة، على الرغم من وجوب الالتفات إليها والوقوف عندها تحليلا ومناقشة وعرضا، دون تعصب أو انغلاق، أو الرفض المبدئى إلا من خلال العرض المناسب، والتحليل الكافى، وتحرى الدقة فى رصد الملاحظات، وأوجه المخالفة، تفاديا للاستعلاء أوتضخم الذاتية، أو الانفلات فى إصدار الأحكام،أو الجنوح إلى غبن الآخر، أوانتقاص حقوقه الفكرية.

- الزعم بامتلاك الأحكام المطلقة أو النتائج اليقينية النهائية بما قد يوحى إلى إمكانة إغلاق باب الدراسة، مما يعد خطأ علميا فى ساحة الدرس الأدبى التى تقبل التعددية، وتقوم على أساس منها بقدر التصالح بين المناهج والأدوات، وبقدر صيغ الاختلاف ومساحاته بين الموضوعات والباحثين، وبين هذا وذاك يظل مطلب احترام الفروق بين الأحادى والمتواتر، والفروق الفردية حتى بين فريق الباحثين إذا كان البحث مبنيا على الحوار والجدل، وهو أحد متطلباته الأساسية .

- عدم الاعتراف بسلطة النص، أو الجنوح إلى الذاتية فى تفسيره وتأويله؛ الأمر الذى لا يقبل الادعاء إلا من باب الاجتهاد، بشرط امتلاك الأدوات والتحكم فى زمام مسار المنهج بعيدا عن مداخل الافتعال والمبالغة، وبمنأى – أيضا – عن التماهى مع الآخر من باب الدهشة والانبهار.

- عدم أمانة المرجعية وانتقاء المصادر؛ الأمر الذى يحتاج من الباحث أن يكون دقيقا فى اختيار مراجعه بما تتمتع به من العمق والأصالة، وسلامة المنهج، فليس كل كتاب مرجعا، وكذلك يكون انتقاء المصادر المحققة علميا، إذا تعددت الطبعات، مع دقة اختيار النسخ بقدر الثقة فى مدارس المحققين وتوجهاتهم .

- عدم الدقة فى الإسناد، أو الميل إلى التعميم والتسطيح، أو قبول التجهيل بما يشى بالتسيب البحثى غير المقبول، وكذا تجاوز الهجوم الشخصى فى استعراض الآراء ومناقشة المواقف بعيدا عن الانطباعية قدر الإمكان.

وأخيرا تظل قدرات الباحث على الاستقراء المنهجى والاستقصاء الموضوعى إحدى ضمانات النجاح فى دراسته، بالإضافة إلى إمكانية احترام الخبرات الشخصية والفروق الفردية؛ باعتبارها مداخل للتميز البحثى والدقة المنهجية بالدرجة الأولى.

المبحث الخامس
النسق العام للبحث الأدبي

تبدأ حدود النسق العام للبحث من طبيعة المشروع المنتقى باعتباره موضوعا وفكرة وقضية وموقفا ومشكلة، بما يفتح المجال للمناقشة وإعمال العقل، وتوظيف الأدوات فى إطار مساحة معقولة للإضافة والابتكار والتجديد.

ويبدأ البحث المتميز من إثارة مشكلة مهمة، وليست تافهة أو مفتعلة، حيث يطرح سؤالا يبحث من ورائه عن إجابات، أو قضية تبحث عن إضاءات، أو موقفا يحتاج عرضا ومناقشات، أو عقدة تبحث عن حلول علمية وعملية.

يبدأ البحث فى العلوم الإنسانية من تحوله إلى قيمة منهجية تطرح الفرضية والمقدمة، وتحترم العينات والنماذج والأطروحات وصولا إلى النتائج المحددة أو المفتوحة، بما يتجاوز الجهود والدوجماطيقية فى قراءة الأشياء، أو فى إصدار الأحكام.

يحسن تحديد الأسوار الزمانية والمساحات المكانية للبحث فى أضيق الحدود، كما يحسن تجاوز الموضوعات العامة، واختزال المناطق الخطابية والموضوعات الإنشائية أو التزيد العلمى من باب الرغبة فى المباهاة بتضخم البحث، بما قد يبعث على العجز عن اختصاره، وهو مطلب غير جيد وغير مقبول من المنظور العلمى.

ومن المؤكد أن تحديد حجم البحث بمائتى صفحة - فى المتوسط قد تزيد قليلا أو تنقص - ينهض على فلسفة تشكلت ملامحها عبر توجهات الباحثين إلى تضخيم

بحوثهم بما لا يضيف الجديد سوى النقل وزحام الاقتباسات، وربما التصرف فيها دون تجديد المنهج، أو تعميق القضايا المدروسة، ولعل المدخل الآمن لبنية النسق المنهجى الصحيح للبحث يبدأ من قدرة الباحث نفسه على توظيف المعلومة فى موضعها الدقيق، وإلا حدث الخلل فى النسق، وبدأ الخروج عن الإطار المحدد له.

ومع توظيف المعلومة تأتى الدقة والأمانة فى حدود الاقتباس، مع وجوب التدخل والتعليق الذاتى للباحث مناقشة وتحليلا وتعقيبا – اتفاقا أو اختلافا – أو جدلا واقتراحا طبقا لما يحتمله النص من مناقشات، وليس من قبيل المزايدات أو المبالغات أو هيمنة الانطباعات.

وتمتد دقة التوزيع المنهجى للبحث عبر أبوابه وفصوله ومباحثه الجزئية بعد مقدمة البحث وتمهيده، لينتهى بخاتمة حول أهم نتائجه وتوصياته، وما يمكن أن يتحول منها إلى برنامج عمل، أو تزكية منهج، بما يقدم إفادة متواصلة للباحثين.

ويتواصل النسق العام للضبط المنهجى فى البحث، بدءا من صياغة المقدمة التى ينبغى إحكامها بعد نهاية كتابة البحث؛ فإذا هى آخر ما يكتبه الباحث، وأول ما تطلع عليه لجنة الفحص والقارئ مما يدعو إلى وجوب التأنى فى الكتابة، والدقة فى المراجعة اللغوية والسياق الأسلوبى والنحوى، وتتناول الإشارات الواضحة إلى دوافع الباحث إلى اختيار الموضوع من حيث أهميته وعلاقته بالدراسات السابقة القريبة منه، والمنهج الملائم لدراسته، والأدوات، وأهم مصادره ومراجعه.

وعلى المستوى نفسه، ينبغى أن تصاغ الخاتمة؛ لا أن تقف عند حد تلخيص الرسالة فليس للتلخيص ما يغرى على الإضافة العلمية، بل يجب التركيز – فقط – على النتائج والتوصيات وبيان الطبيعة النوعية وأوجه الجدة فيها، بما يكشف حقيقة الجهد العلمى المبذول، وترك الكلمة الأخيرة للدراسات المماثلة فى الميدان نفسه، طبقا لتعددية المناهج العصرية بما تشهده من تطور فى مستوى الأداء والمعالجة، كلما تطورت مساحات المعرفة والفكر.

وفى ختام النسق المنهجى نتوقع التزام الباحث بحدود بحثه، حيث يبدو الإفراط فى التوسع حول الموضوع أو الخروج من دائرته دافعا إلى العبث بمقدرات البحث والباحث، بما يمثل عبئا يقلل من قيمة البحث، وربما يؤدى إلى إهدار طاقاته وجهوده فيما لا طائل من ورائه. كما تظل رؤية الباحث مؤشرا مهما من مؤشرات المنهجية الواعية والواعدة، وهو ما يبدأ من مستوى تمثله للموضوع وإجادة الوعى بأبعاده ومراميه، بمنأى عن الغموض والضبابية واللبس، وبمعزل عن حالة القلق المنهجى، والاضطراب الفكرى الذى يهدد البحث والباحث والمنهج على السواء .